صادرات فلسطين الصناعية . الا ان الشركة لم تسهم الا قليلا في تطوير اقتصاد فلسطين . فبما ان ارباح الشركة ، التي كان يملكها الاجانب ، كانت تذهب الى رأسماليين غير مقيمين ، كما ان انتاجها كان يصدر دون أن يمر بعمليات تصنيع اضافية في فلسطين ، فان اسهام الشركة الوحيد في الاقتصاد الفلسطيني كان عن طريق الاجور التي تدفعها لعمالها (اقل من الف عام ١٩٣٧)(٧) وعن طريق مشترياتها من المواد المصنوعة محليا .

وقد تحدث بعض الصهيونيين المتفائلين عن بعث اعمال الصناعة التي كانت تقوم في العهد التوراتي مثل مناجم نحاس سليمان قرب العقبة . الا ان صهيونيين اكثر واقعية واوسع اطلاعا على علم الاقتصاد ، وان لم يكن على الكتاب المقدس ، اشاروا الى ان « سليمان لم يكن له خيار في ابتياع نحاسه من اناكوندا او فلبس — دودج او روديسيا او تشيلي »(٨). وهكذا بقيت المناجم مقفلة طوال فترة ما بين الحربين أما موارد فلسطين الاخرى فكان استثمارها هي ايضا امرا غير مربح بالدرجة نفسها . وما ظهر من صناعات قليلة قائمة على الموارد المحلية — مثل تعدين الكبريت قرب غزة ، وانتاج الاسمنت ، وتبخير الملح من مياه البحر — فقد اعتمدت في بقائها على الحماية الجمركية وكانت تنتج للسوق المحلية فقط .

كانت اهم المواد الخام المستعملة في الصناعة في فلسطين تقليديا هي انتاجها الزراعي . فالزيتون كان يمد بالزيت صناعة الصابون العربية الواسعة التي كان انتاجها في العشرينات في مقدمة صادرات فلسطين الصناعية . وقامت صناعة صابون يهودية الى جانب الصناعة العربية الاقدم عهدا ، الا انها اخفقت في الاستفادة من ثروة فلسطين الوافرة من الزيتون اذ ان الصابون ذا الطابع الاوروبي الذي كانت تنتجه كان يعتمد على زيوت غربية كان يجب استيرادها . كما كان هناك عدد من المؤسسات ، معظمها يهودي ، لتحويل الكرمة الى خمرة ، الا ان احلام الصهيونيين في صناعة خمرة مربحة لم تتحقق قط . وكان الصهيونيون يعلقون اكبر الامل على صناعة المواد الغذائية القائمة على انتاج فلسطين المتزايد من الحمضيات . وكان ان أمكن بنجاح انشاء صناعة تعليب بحلول اواخر الثلاثينات ، الا ان الامال في الحصول على سوق تصدير واسعة لم تتحقق فقد بلغت صادرات الفواكه المعلبة عام ١٩٣٧ ، ١١٠٠٠ جنيه فقط (مقابل صادرات الحمضيات الطازجة التي بلغت ٤،٣٢٩،٧٠٤ جنيهات)(٩). بالاجمال كان يتوفر في فلسطين موارد طبيعية قليلة يمكن على اساسها تصنيع « الوطن القومي » . وفوق ذلك ، كانت الموارد المتوفرة اما مستغلة من قبل رأسماليين اجانب او متروكة الى حد بعيد دون استغلال . كما ان اكثر من ٥٠٪ من الصناعات اليهودية في فلسطين كانت تعتمد على المواد الخام المستوردة(١٠)، مما اضر بقدرتها على المنافسة في السوق العالمية، خاصة وان القيمة المضافة عن طريق التصنيع للصناعة اليهودية لم تتجاوز الـ ٦٠ — ١٠٠٪ من قيمة المواد الخام والوقود (مقابل ٢٠٠٪ في المانيا)(١١).

٢ — **اليد العاملة** : هناك صفتان للقوة العاملة لبلد ما تقرران تأثيرها على التطور الصناعي : كلفتها ، ومهاراتها . وبينما لم يكن بالامكان ان تزود فلسطين الصناعة اليهودية بالجموع الحاشدة مثل ما هي الحال في الصين او اليابان ، كان يمكنها تزويد اليد العاملة الرخيصة على نطاق محدود وذلك عن طريق اليد العاملة العربية . غير ان اليد العاملة العربية الرخيصة كانت محظورة على ارباب الصناعة اليهود بسبب اهداف الصهيونية السياسية . فكانت الوكالة اليهودية تؤكد ان « المشاريع اليهودية في فلسطين يجب ان تكون المركز الطبيعي لامتصاص اليد العاملة اليهودية »(١٢) وكان يضغط على ارباب الصناعة اليهود لاستخدام العمال اليهود ، بغض النظر عن الكلفة . لذلك فمن مجموع القوة العاملة المستخدمة في الاقتصاد اليهودي والتي بلغت عام ١٩٣٥